العرب
الجمعة 2019/08/09
السنة 42 العدد 11433

تونس تدشن مرحلة إنتاج مشاريع الطاقة النظيفة

تشغيل «توزر 1» يعطي الضوء الأخضر لبناء «توزر 2»

بوابة الطريق إلى مستقبل الطاقة

دخلت تونس مرحلة توليد الطاقة الشمسية بتدشين أولى مراحل تشغيل محطات توزر للطاقة الشمسية في تحول نوعي في سياسات الطاقة الحكومية، التي تسعى لتسريع وتيرة برامج الطاقة النظيفة لتقليص فاتورة دعم الطاقة التي تلتهم ثلث موازنة الدولة سنويا.

رياض بوعزة
صحافي تونسي

توزر (تونس) – أعطى اكتمال المرحلة الأولى من محطات توزر للطاقة الشمسية، الضوء الأخضر لدخول مرحلة جديدة في سياق استراتيجية تونس الطموحة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في توليد الكهرباء بالاعتماد على المصادر المستدامة.

وفي خطوة تجسد سعي السلطات لتحقيق ذلك الهدف، دشن رئيس الحكومة يوسف الشاهد هذا الأسبوع تشغيل المرحلة الأولى من محطة "توزر 1" للطاقة الشمسية في قلب الصحراء التونسية.

وانتهز الشاهد الفرصة لوضع حجر الأساس لانطلاق عمليات تشييد المرحلة الثانية من المحطة، التي تمتد على مساحة تصل إلى 40 هكتارا وتقدر طاقة إنتاجها الإجمالية بحوالي 20 ميغاواط.

ويندرج المشروع ضمن الدعم الألماني الذي تقدمه لقطاع الطاقة المتجددة التونسي، إذ تم عقد شراكة بين الطرفين تتضمن قيام الشركة التونسية للكهرباء والغاز (ستاغ) الحكومية بتنفيذه.

وأكد رئيس الحكومة في تصريحات صحافية بعد التدشين أن محطة توزر هي أول محطة نموذجية للطاقة الشمسية، التي يبنيها القطاع العام.

وقال إن "المشروع له أهمية كبيرة باعتبار أنه يغطي ثلث احتياجات توزر من الطاقة وسيتعزز بحلول عام 2021 بنحو 50 ميغاواط أخرى ستنجز عن طريق القطاع الخاص لتغطي الطلب على الكهرباء في الولاية بالكامل".

وأوضح أن المشروع يأتي في إطار مخطط الطاقة الهادف إلى توفير 30 بالمئة من الإنتاج المحلي من الطاقات البديلة في السنوات المقبلة.

ويتوقع المسؤولون أن تنطلق أشغال الجزء الثاني من محطة توزر خلال الأسابيع القادمة على أن تكون جاهزة بنهاية الربع الأول من عام 2020 ليتم بعدها تشغيل المحطة بصفة نهائية وربطها بشبكة الكهرباء للجهد المتوسط في ولاية توزر.

> **تونس تراهن على القطاع الخاص لتنفيذ استراتيجية إنتاج 30 بالمئة من الكهرباء من المصادر المتجددة بحلول 2030**

ووفق البيانات الرسمية، بلغت تكاليف بناء المحطة الأولى حوالي 11.87 مليون دينار (4.15 مليون دولار)، بينما تقدر تكاليف بناء المحطة الثانية بنحو 3.94 مليون دينار (1.4 مليون دولار).

وتسابق تونس الزمن لتنفيذ استراتيجية إنتاج الطاقة النظيفة، والتي تمتد حتى 2030 بعد أن وضعت قانونا لتنظيم نشاط القطاع وبلورة خططها عبر جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحفيز القطاع الخاص للدخول في هذا المجال.

وكانت الحكومة قد منحت في يناير الماضي تراخيص لبناء أربع مزارع رياح تقدر تكلفتها الإجمالية بنحو 835.6 مليون دولار.

وفي مايو العام الماضي، وافقت السلطات على منح القطاع الخاص تراخيص تشييد 10 محطات للطاقة الشمسية بقيمة 81 مليون دولار، ست منها ستنتج مجتمعة 60 ميغاواط من الكهرباء، بينما تبلغ طاقة إنتاج المحطات الأربع الأخرى مجتمعة 4 ميغاواط.

ويقول خبراء إن اتجاه تونس نحو الطاقة البديلة يأتي في ظل اتساع العجز في توفير الطاقة إذ ارتفعت واردات الطاقة خلال السنوات الأخيرة بنحو 45 بالمئة مع انخفاض معدل إنتاجها الذي من المتوقع أن يصل إلى أقل من 15 بالمئة بحلول 2030.

ويتصاعد الجدل بين الفينة والأخرى بشأن اتساع العجز التجاري بسبب الارتفاع السريع لفاتورة استيراد الطاقة.

كما تزايدت المطالبات بتسريع التحول إلى الطاقات المتجددة لمواجهة تفاقم اختلال التوازنات المالية، التي تتطلب علاجات عاجلة.

ولذلك وجدت الحكومة نفسها مجبرة على تحفيز قطاع الطاقة البديلة للضغط على تكاليف إنتاج الكهرباء، بهدف الحد من الإخلال الذي يسببه ذلك على التوازنات المالية للبلاد، والتي تشكو عجزا متفاقما منذ سنوات.

وتشير التقديرات إلى أن حجم الإنتاج من الطاقة البديلة لا يزيد حاليا عن نحو 4 بالمئة من حاجيات البلاد، أي ما يعادل 148 ميغاواط فقط.

وتستهدف تونس إنتاج قرابة 16 غيغاواط من الطاقة البديلة لمواجهة النقص المتوقع في الكهرباء باستثمارات تقدر بنحو سبعة مليارات دولار، مما سيمكن الدولة من توفير قرابة 13 مليار دولار من قيمة الفاتورة الاستهلاكية الإجمالية للبلاد.

وتسد تونس حوالي 8 بالمئة من احتياجاتها الأساسية السنوية من الطاقة من موارد النفط والغاز المحلية والباقي يأتي عبر الاستيراد.

وحاليا، يتم إنتاج حوالي 40 ألف برميل يوميا من النفط الخام انخفاضا من نحو 110 آلاف برميل يوميا في 2010، بسبب الاحتجاجات والإضرابات، التي شهدتها حقول النفط والغاز.

وخلال السنوات الثماني الأخيرة، شكل بند الطاقة في الميزانية السنوية صداعا مزمنا للدولة، حيث تشير التقديرات إلى أن تكاليف استيراد النفط والغاز تلتهم أكثر من 6.3 مليارات دينار (2.1 مليار دولار) من مخصصات الإنفاق.

وبحسب أرقام المعهد الوطني للإحصاء، فقد بلغ عجز الطاقة العام الماضي ثلث الحجم الإجمالي للعجز التجاري لتونس، الذي بلغ مستويات قياسية عند حوالي 19 مليار دينار (6.2 مليار دولار).

وتأتي معظم واردات الغاز من الجزائر وفق عقود مبرمة مع شركة سوناطراك بأسعار تفضيلية، بينما تقوم شركة سونلغاز بتزويد تونس بالكهرباء خلال فترات الذروة في فصل الصيف.

ولكن أمام تونس خيارات محدودة لتلبية احتياجاتها المستقبلية من الطاقة مع توقعات الخبراء بانحسار إنتاج الغاز بداية من العام المقبل، رغم أن الحكومة لديها خطة لمضاعفة إنتاج الغاز من حقول جنوب البلاد.

اتساع تداعيات أزمة بوينغ على الاقتصاد الأميركي

تسود حالة من القلق بين خبراء قطاع النقل الجوي من تفاقم التداعيات السلبية لأزمة شركة بوينغ الأميركية على اقتصاد الولايات المتحدة ومن احتمال توسع رقعة المشكلة غير المتوقع لتطال شركات طيران أخرى حول العالم بعد تضاءل هامش عودة طراز 737 ماكس للنشاط مجددا.

هانز برويشتت

نيويورك – تسبب سقوط طائرتين من طراز 737 ماكس، أكثر طائرات العالم مبيعا، خلال بضعة أشهر، في أزمة عميقة لشركة بوينغ الأميركية للطيران.

ولكن ليست مبيعات الشركة فقط هي التي تعاني بقوة من قرارات حظر تحليق هذه الطائرات في الأجواء، بعد أن توالت دوليا تباعا منذ سقوط الطائرتين.

وبالنظر إلى تأثيرات ذلك داخل الولايات المتحدة، يلاحظ أن هذه الأزمة باتت تثقل كاهل الاقتصاد الأميركي بشكل واضح، حيث أضرت مشاكل الطائرة 737 ماكس بالنمو الاقتصادي.

واتسعت المخاوف لتنتشر في بقية القارات، حيث يحذر الكثير من الخبراء المعنيين بقطاع النقل الجوي من استمرار الأزمة في كبح جماح أكبر اقتصاديات العالم.

هناك العديد من الشركات التي تعمل في توريد مستلزمات صناعة الطائرات لشركة بوينغ، إضافة إلى شركات طيران وغيرها من الشركات التي تأثرت بضعف شركة بوينغ المصنعة للطائرات.

وقد أكد الخبير الاقتصادي مايكل بيرس من مؤسسة كابيتال ايكونوميكس للتحليلات الاقتصادية، في دراسة له، أن قرارات حظر إقلاع الطائرة بوينغ 737 انعكست في الربع السنوي الثاني على استثمارات الشركات في صناعات التسلح وعلى الصادرات وتسببت في خفض متوسط نسبة النمو المتوقع للاقتصاد الأميركي على مدى عام إلى 0.25 نقطة مئوية.

وفي الربع الثاني من هذا العام تراجعت وتيرة نمو الاقتصاد الأميركي، حيث انخفض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بقوة مقارنة بمتوسط النمو في الربع السنوي السابق، من 3.1 إلى 2.1 بالمئة، وذلك وفقا لتقدير أولي لوزارة التجارة الأميركية.

ورغم أن محللين آخرين يرون أن هناك عوامل أخرى وراء كبح وتيرة نمو أكبر اقتصاديات العالم، من بينها النزاعات الجمركية مع شركاء تجاريين مثل الصين والاتحاد الأوروبي، والتي أطلق شرارتها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إلا أنه لا يمكن الاستهانة بدور شركة بوينغ نفسها في ذلك.

ويقول الخبير دانيل سيلفر من بنك جي.بي مورغان الأميركي أن بوينغ، المنافسة لشركة ايرباص الأوروبية، ردت على قرار العديد من الدول حظر الطائرة 737 ماكس بخفض إنتاج الشركة من الطراز في أبريل الماضي، بنسبة 20 بالمئة حتى إشعار آخر، ليصبح 42 طائرة في الشهر. ولكن ربما كانت هذه الخطوة مجرد بداية.

ورجح الرئيس التنفيذي لبوينغ دينيس مويلينبورغ مؤخرا استمرارالشركة في خفض إنتاجها من طائرة 737 ماكس إذا طال أمد إعادة السماح لها بالتحليق.

غير أن الخبير بيرس من مؤسسة كابيتال ايكونوميكس يعتقد أن الشركة قررت تجميد الإنتاج تماما بالفعل.

وحذر بيرس من أنه إذا استمر خفض الإنتاج فربما انعكس ذلك مرة أخرى وبقوة على وتيرة النمو الاقتصادي الأميركي خلال الربع السنوي الثالث.

ومع أن بوينغ لا تزال تأمل أن تعود طائرتها 737 ماكس للعمل، إلا أن هذه النبوءة تبدو متفائلة، حيث اكتشف مراقبون مشاكل جديدة مؤخرا، مما يرجح إطالة أمد الحظر.

ووفقا للمحلل الاقتصادي بيرس، فإن أزمة بوينغ أضرت بالاقتصاد الأميركي كثيرا بالفعل، حيث أدى وقف توريد الطائرة 737 ماكس نتيجة لقرار حظر الطيران، إلى تراجع قيمة صادرات الولايات المتحدة من طائرات الركاب بواقع 18 مليار دولار خلال الربع السنوي الثاني وفقا للمتوسط السنوي.

وهذا الرقم يفسر تقريبا التراجع الكامل لصادرات البضائع الأميركية في تلك الفترة بقيمة 23 مليار دولار.

كما تسببت أزمة بوينغ في كبح استثمارات صناعة الأسلحة الخاصة بالشركة والتي تمثل ركنا أساسية في الأداء الاقتصادي الأميركي.

وهناك أيضا العديد من الشركات الأخرى التي طالتها مشاكل بوينغ بقوة، مثل شركات الطيران التي تعتبر من أهم زبائن عملاق صناعة الطيران في الولايات المتحدة.

مايكل بيرس

حظر 737 ماكس خفض نسبة النمو الأميركي بواقع 0.25 بالمئة

وتتوقع شركة أميركان ايرلاينز، على سبيل المثال، أن تتسبب قرارات حظر الطائرة 737 ماكس في مصاريف استثنائية للشركات، قبل الضرائب، تصل إلى نحو 400 مليون دولار.

وفقدت شركة جنرال إليكتريك الأميركية العملاقة، المتأزمة بالفعل، والتي تنتج مع شركة أخرى محركات الطائرة 737 ماكس، عائدات تقدر بنحو 600 مليون دولار، في النصف الأول من العام الجاري.

وتتوقع جنرال اليكتريك أن تصل خسائرها إلى 800 مليون دولار بحلول نهاية العام.

ورغم ذلك كله فإن السجل الممتلئ بالطلبيات التي تلقتها بوينغ يدعو إلى التفاؤل، حيث يبلغ عدد طائرات 737 ماكس الجديدة المطلوب من الشركة توريدها أكثر من 4 آلاف طائرة.

وفي حين لم تتلق الشركة سوى طلبية كبيرة فقط منذ آخر سقوط لطائرة 737 ماكس في مارس الماضي، فإنه من الصعب على الزبائن إلغاء طلبياتهم القديمة.

ويُرجح خبراء ذلك إلى عدم توفر خيارات أخرى في سوق صناعة طائرات الركاب، باستثناء أيرباص، مما يسمح للشركة الأميركية بالعودة لتكثيف الإنتاج بسرعة بمجرد إلغاء الحظر على طائرتها 737 ماكس.

ونجح عملاق صناعة الطائرات الأوروبية للمرة الأولى في تاريخه، في تصدر سوق النقل الجوي عالميا نتيجة أزمة بوينغ.

الفائض التجاري الصيني يتحدى ضغوط واشنطن

بكين – عاودت الصادرات الصينية الارتفاع مسجلة زيادة طفيفة خلال يوليو الماضي رغم تصاعد التوترات التجارية مع الولايات المتحدة بشكل غير مسبوق.

وتظهر البيانات، التي نشرتها مديرية الجمارك الصينية أمس، أن بكين لا تزال تواصل تحدي واشنطن خاصة بعد أن رفع الرئيس دونالد ترامب في الأيام الأخيرة من منسوب المناوشات التجارية.

وذكرت مصلحة الجمارك في بيان أن أرقام التجارة الخارجية للصين في يوليو الماضي، جاءت أفضل من التوقعات.

وحققت مجمل الصادرات الصينية إلى الخارج زيادة بنسبة 3.3 بالمقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي بعدما تراجعت 1.3 بالمئة في يونيو الماضي.

في المقابل، تراجعت الواردات مجددا بنسبة 5.6 بالمئة بعد تراجعها بنسبة 7.3 بالمئة في الشهر السابق.

وجاءت الأرقام الجديدة أفضل من توقعات المحللين الذين كانوا يترقبون انخفاض الصادرات مجددا إلى – 0.2 بالمئة، وفق متوسط توقعات وكالة بلومبيرغ، إضافة إلى تراجع الواردات بشكل أكبر إلى – 8.8 بالمئة.

وبقي الفائض التجاري الصيني مستقرا تقريبا في يوليو عند مستوى 45 مليار دولار، مقابل نحو 44.23 مليار دولار في الشهر السابق.

أما مع الولايات المتحدة، فسجل الفائض تراجعا إلى 27.97 مليار دولار مقارنة مع 29.9 مليار دولار في يونيو.

وفي ظل الرسوم الجمركية المشددة المتبادلة بين البلدين منذ عام، تراجعت الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة بنسبة 6.46 بالمئة على مدى عام.

> **45**
> **مليار دولار الفائض التجاري الصيني في يونيو بعد ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات**

كما تراجعت الواردات بنسبة 19.09 بالمئة أي بنسب أدنى منها في شهر يونيو عندما بلغ التراجع 7.75 بالمئة للصادرات و31.44 بالمئة للواردات.

ولم تتوقف التوترات التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم منذ يونيو 2018، رغم تراجع حدتها قليلا على فترات.

وازدادت الأزمة تعقدا بعد أن أعلن ترامب الأسبوع الماضي عن خطط لفرض رسوم جمركية إضافية بنسبة 10 بالمئة على واردات صينية بقيمة 300 مليار دولار.

وأثارت الخطة رد فعل شديد من بكين، التي طالبت الشركات الحكومية بالتوقف عن شراء المنتجات الزراعية الأميركية.

في انتظار نهاية الكابوس